دلالة الفعْل الزّمنية بين التّراث والمعاصرة

د. حسين محمد حسين البطاينة، جامعة البلقاء التّطبيقية ، إربد ، الأردن.

د. فتحي "محمد رفيق" أبو مراد، جامعة البلقاء التّطبيقية ، إربد ، الأردن.

ملخّـــص

تحاول الدراسة استكناه مذاهب القدماءِ في تناولهم الفعل وحدَهُ وأقسامَهُ و دلالتهُ الزمنيَّة؛ مثل: سيبويه، والفارسيُ وابنُ جنّي وغيرُهُ. ومن ثم بيان رؤية النحاةِ المعاصرينَ لهذهِ القضيَّة، ومدى تأثرهم بآراءِ سابقيهم من النحويين العرب، وكيف تناولوا آراءَهم، وما موقفهم من دراسات القدماءِ، وما الجديدُ الذي زادوهُ على ما ذهبَ إليهِ القدماء.

الكلمات الدّالة : الدلالة، الدلالة الزمنية، الفعل، التراث، المعاصرة، مذاهب.

Abstract

Significant reaction time between heritage and contemporary

Speech consist of three sections : the verb , the name , the letter and each of them obtained his luck from searching and studying since the early stage for grammar by the hands of an ancient scholars . the verb is one of the component of language , but the studies were Insufficient in the sight of some contemporary who looked to the verb a wider view and different from other prospects which the ancients studied the verb . this research remained in need for more effort to complete its architecture initiated by the ancients.

الحمدُ للهِ الذي علَّمَ العلمَ، وأودعَ عقلَ ابنِ آدمَ الفهمَ، وصلَّى على نبيِّهِ وسلَّمَ، و بعدُ :

فالكلامُ يتألَّفُ من ثلاثةِ أضربٍ، هيَ الفعلُ و الاسمُ والحرفُ، وقد نالَ كلٌّ منها حظَّهُ من البحثِ و الدِّراسةِ منذُ المراحل الأولى للنَّحو على أيدي القدماءِ من العلماءِ، والفعلُ أحدُ مكوناتِ اللُّغةِ، ولكنَّ دراساتِهِ لم تكنْ كافيةً في نظرِ بعضِ المعاصرينَ الَّذين نظروا إلى الفعلِ نظرةً أوسعَ وبآفاقٍ أخرى تختلفُ عن الآفاقِ التي درسَ القدماءُ من خلالها الفعلَ، فبقيَ هذا البحثُ بحاجةٍ إلى المزيدِ من الجهدِ لإكمال بنيانهِ الذي بدأهُ القدماءُ.

ولهذا فقد قسمتُ البحثَ إلى مبحثينِ؛ ففي الأوَّلِ منهما ألقيْتُ النظرَ بإيجازٍ على مذاهبِ القدماءِ في تناولهم الفعلَ مبيّناً حدَّهُ و أقسامَهُ و دلالتهُ الزمنيَّة من خلالِ آراءِ مجموعةٍ من اللُّغويينَ المتقدمينَ كسيبويهِ و الفرَّاءِ وأبي عليٍّ الفارسيِّ وابنِ جنّي، وبينت من خلاله افتقار مؤلفاتهم لدراسة منهجية للدلالات الزمنية للفعل والحاجة إلى إيلائه المزيد من الدرس، ثمَّ انتقلْتُ إلى المتأخِّرينَ من اللُّغويين كالباقوليِّ وابن يعيشَ وابنِ عصفورٍ الإشبيليِّ . وبعدَ هذا العرضِ الموجزِ الَّذي يهدفُ إلى معرفةِ رؤيَتِهم لمعاني الفعلِ الزمنيَّةِ دلفْتُ إلى المبحث الثَّاني والأهمِّ من البحثِ وهوَ رؤيةُ النحاةِ المعاصرينَ لهذهِ القضيَّةِ، ومدى تأثُّرهم بآراءِ سابقيهم من النَّحويين العرب، وكيفَ تناولوا آراءَهم، وما موقفُهم من دراسات القدماءِ، وما الجديدُ الَّذي زادوهُ على ما ذهبَ إليهِ القدماءُ، ثمَّ أثبتُّ في خلاصةِ البحثِ ومن خلالِ عرضِ هذه المذاهبِ والآراءِ جملةً من النتائجِ التي أرجو أن أكونَ قد وفّقْتُ في استنباطها.

المبحث الأوَّل : الدلالةُ الزَّمنيَّةُ للفعل عندَ بعضِ المتقدِّمينَ :

تناول القدماء الفعل ودلالته الزمنية بشيْءٍ من الشمول وعدم التخصيص، فقد عرَّفَ سيبويهِ الفعلَ بقولهِ : [1] « وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ من أحداثِ الأسماءِ، وبُنِيَتْ لما مضى ولما يكونُ و لمْ يقعْ وما هوَ كائنٌ و لم ينقطعْ، فأمَّا بناءُ ما مضى فذهبَ و سمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأمَّا بناءُ ما لم يقعْ فإنَّهُ قولكَ آمراً: اذهبْ و اقتلْ و اضربْ، ومخبراً: يقتلُ و يذهبُ و يضربُ ويُقْتَلُ و يُضْرَبُ و كذلكَ بناءُ ما لم ينقطعْ وهو كائنٌ إذا أخبرْتَ ». فقدْ حدَّ سيبويهِ الفعلَ بأنَّهُ ما دلَّ على حدثٍ و زمنٍ، وهو مأخوذٌ من المصدرِ خلافاً للكوفيينَ. وقد قسمهُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ هي:

ما دلَّ على المضيِّ وضربَ لهُ الأمثلةَ (ذهبَ و سَمِعَ و مَكُثَ و حُمِدَ).

وما لم يقعْ وهو فعلُ الأمرِ وضربَ لهُ الأمثلةَ (اذهبْ و اقتلْ و اضربْ)، أو ما تخبرُ بهِ و لم يقعْ و هو المضارع وضربَ له الأمثلةَ (يقتلُ و يذهبُ و يضربُ و يُقْتَلُ و يُضْرَبُ).

وما لم ينقطعْ وهو كائنٌ إذا أخبرتَ، ولم يذكرْ أمثلةً عليهِ.

فقد عبَّرَ سيبويهِ عن أزمنةِ الأفعالِ بلفظٍ محدودٍ معتمداً في توضيحِ مذهبهِ على الأمثلةِ، كما أنَّهُ لم يفصل بين الأفعالِ في دلالتها، ولم يُفصِّل في الدّلالة الدقيقة للزمن.

وهذا التَّقسيمُ سيكونُ أوضحَ عندَ أبي عليٍّ الفارسيِّ الَّذي عرَّف الفعلَ بقولِه [2] : «أمَّا الفعلُ فما كانَ مستنِداً إلى شيْءٍ ولم يُسنَدْ إليهِ شيْءٌ ».

فقد عرَّف الفعلَ اعتماداً على العلاقةِ الإسناديَّةِ، وليس على دلالتِهِ على الحدثِ والزَّمنِ كما فعلَ سيبويهِ.

ويوضِّحُ أَبو عليٍّ أقسامَ الفعلِ بعدَ ذلكَ بقولهِ [3] : « مثالُ ذلكَ خرجَ عبدُ اللهِ، و ينطلقُ بكرٌ، واذهبْ ولا تضربْ، الفعلُ فيهِ مسندٌ إلى ضميرِ المخاطبِ المأمورِ أو المنهيِّ،وهو مضمرٌ فيهِ».

ففي قولهِ أشارَ من خلالِ الأمثلةِ إلى دلالاتِ الأفعالِ و لم يسمِّها، ولكنَّهُ ذكرها في غيرِ موضـــــعٍ بقولِهِ [4] : « و الفعلُ ينقسمُ بأقسامِ الزّمانِ: ماضٍ وحاضرٍ و مستقبلٍ، فالماضي نحوَ: ضربَ و سَمِعَ ومَكُثَ و استخرجَ ودحرجَ، والحاضرُ نحوَ: يكتبُ ويقرأُ وجميعُ ما لحِقَتْ أوَّلَهُ الزّيادةُ «. فلم يُسمِّ فعلَ الأمرِ في هذا الموضعِ و لكنَّهُ ذكرَ صيغَتَهُ فيما سبقَ، واكتفى بذكر دلالته دون تحديد أو تمييزٍ بينه وبين المضارع أو الماضي الدَّالِّ على المستقبلِ.

أمَّا تلميذُهُ ابنُ جنّي فقد جعلَ لكلّ زمنٍ تعريفاً خاصّاً معَ ذكرِ الأمثلةِ عليهِ، قال [5] : «وهيَ ثلاثةُ أضربٍ تنقسمُ بأقسامِ الزَّمان؛ ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ.
فالماضي: ما قُرِنَ به الماضي من الأزمنةِ نحوَ قولكَ: قامَ أمسِ و قعدَ أوَّلَ أمسِ.
والحاضرُ ما قُرِنَ بهِ الحاضرُ من الأزمنةِ نحوَ قولكَ: هوَ يقرأُ الآنَ، وهو يصلّي السَّاعةَ, وهذا اللَّفظُ أيضاً يصلُحُ للمستقبلِ إلاَّ أنَّ الحالَ أولى بهِ منَ الاستقبالِ؛ تقول: هوَ يقرأ غداً و يصلّي بعدَ غدٍ، فإنْ أردْتَ إخلاصَهُ للاستقبالِ أدخلْتَ فيهِ السينَ أو سوفَ فقلْتَ: سيقرأُ غداً و سيصلّي غداً.
والمستقبلُ ما قُرِنَ بهِ المستقبلُ من الأزمنةِ نحوَ قولكَ: سينطلقُ غداً و سوفَ يقومُ غداً، وكذلكَ جميعُ أفعالِ الأمرِ و النهي نحوَ قولكَ قُمْ و لا تقعدْ . »

فقد قسَّم ابنُ جنّي الفعلَ تبعاً لدلالتِهِ الزمنيَّةِ إلى ثلاثةِ أزمنةٍ هيَ الماضي والحاضرُ والمستقبلُ، ومثَّلَ لكلٍّ منها، وذكرَ بعضَ الأبنيةِ مشترَكةً بينَ الحاضرِ و المستقبلِ، ولم يوضحْ خروجَ البناءِ من حَيِّزِهِ الزَّمانيّ إلى حيّزٍ آخرَ باستثناءِ الحاضرِ إذا سُبِقَ بحروفِ الاستقبالِ و وجودِ القرائنِ التي تدلُّ على زمنهِ، فلم يذكر دلالةَ الحاضرِ على الماضي ودلالةِ الماضي على الحاضرِ والمستقبلِ، فقد اعتمدَ على الزَّمنِ دونَ البناءِ.

وهذا ما فعلَهُ ابنُ يعيشَ الَّذي نظر إلى أزمنة الأفعال من منظورِ المناطقة قالَ [6] : « لَمَّا كانتِ الأفعالُ مساوقةً للزَّمنِ و الزَّمانُ من مقوماتِ الأفعالِ توجدُ عندَ وجوده و تنعدمُ عندَ عدمهِ انقسمتْ بأقسامِ الزَّمانِ، ولَمَّا كانَ الزَّمانُ ثلاثةً: ماضٍ و حاضرٌ و مستقبلٌ و ذلكَ من قِبَلِ أنَّ الأزمنةَ حركاتُ الفلكِ، فمنها حركاتٌ مضَتْ، ومنها حركاتٌ لمْ تأتِ ومنها حركةٌ تفصلُ بينَ الماضيةِ والآتيةِ كانتِ الأفعالُ كذلكَ ماضٍ ومستقبلٍ وحاضرٍ».

فقد نظرَ ابنُ يعيش إلى هذا التَّقسيمِ نظرةً منطقيَّةً مستفيداً من نظريَّاتِ الوجودِ والعدمِ عندّ الفلاسفةِ، ويظهرُ ذلكَ جليّاً من خلالِ تعريفهِ للفعلِ الماضي، قالَ[7] : «فالماضي ما عُدِمَ بعدَ وجودِهِ، فيقعُ الإخبارُ عنهُ في زمانٍ بعدَ زمانِ وجودِهِ».

فقد عرف الماضي اعتماداً على زمن حدوثهِ وزمنِ الإخبار عنه، ولم يذكر الأبنية والتراكيب الدالة عليه، كما أنَّهُ لم يقرن البنيةَ أو التَّركيبَ بالدلالة الزمنيَّة .
وعرَّفَ المستقبلَ بقولِهِ [8] : « و المستقبلُ ما لم يكنْ لهُ وجودٌ بعدُ، بلْ يكونُ زمانُ الإخبارِ عنهُ قبلَ زمانِ وجودِهِ».
فقد جاءَ تعريفُهُ عامّاً شاملاً متضمّناً كلَّ ما دلَّ على المستقبلِ من الأبنيةِ والتراكيبِ، فشملَ تراكيب الماضيَ و الحاضرَ إذا خرجت للمستقبلِ.

وأمَّا الحاضرُ فقد عرَّفَهُ بقولِهِ [9] : « وأمَّا الحاضرُ فهوَ الَّذي يصلُ إليهِ المستقبلُ و يسري منهُ الماضي، فيكونُ زمانُ الإخبارِ عنهُ هوَ زمانُ وجودِهِ».

فقد جعلَ ابنُ يعيشَ الحاضرَ ما نخبرُ عنهُ وقتَ حدوثِهِ، وعبَّرَ عنهُ بقولِهِ: «حركةٌ « خلافاً للماضي و المستقبلِ اللَّذين عبَّرَ عنهما بقولِهِ: «حركاتٌ» ويشيرُ بذلكَ إلى ضيقِ الحاضرِ الّذي لا يعبّرُ إلاَّ عن حركةٍ واحدةٍ لا يمكنُ القيامُ بغيرها معها، و إلى اتساعِ كلٍّ من الماضي والمستقبلِ وتعدد حركاته.

لكنَّنا نرى شيئاً من الاتساعِ في تقسيمِ الدلالاتِ الزَّمنيَّةِ للفعلِ عندَ ابنِ خروف الذي تناولَ بشيْءٍ من التفصيلِ دلالةَ البنيةِ و التركيبِ الزَّمنيَّةِ، فقد عرَّفَ الفعلّ بقولِهِ [10] : « الأفعالُ حقيقةً الأحداثُ، وما اشْتُقَّ منها للزمانِ يسمَّى أفعالاً و أمثلةً، وهيَ تُقسَمُ بأقسامِ الزَّمانِ: مثالٌ للماضي كفَعَلَ، ومثالٌ مشتَرَكٌ بينَ الحالِ و الاستقبالِ كيَفْعَلُ، و مثالٌ للمستقبلِ كاضربْ ولِتضربْ و لا تضربْ».
فقد قسَّم الأفعالَ إلى ثلاثةِ أزمنةٍ هي: الماضي والمشتركُ بين الحالِ والاستقبالِ وهو المضارعُ وما خلُص للمستقبل كالأمر والنهي، وفرَّقَ بينَ اللَّفظِ وبينَ الدِّلالةِ الزَّمنيَّة.

فلفظُ الماضي عندَهُ [11] قد يدُلُّ على الحالِ كما في قولِهِ تعالى [12] : ﴿أو جآؤوكمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُم﴾، وقد يَدُلُّ على المستقبلِ بعدَ حروفِ الشَّرطِ نحوَ:إنْ قمْتَ قمْتُ، ولفظُ المشتركِ عندَهُ [13] قد يقعُ للماضي إذا سُبِقَ بأحدِ الحروفِ التَّاليةِ:(لمْ و لَمَّا و لو و ربَّما)، فلو كما في قولِهِ تعالى [14] : ﴿ولو ترى إذْ وُقِفُوا على النَّارِ﴾، و ربَّما كما في قولِهِ تعالى [15] : ﴿ربَّما يودُّ الذينَ كفروا﴾ ويدلُّ على الحالِ [16] بقرينةٍ أو بغيرِ قرينةٍ، فالقرينةُ هيَ الَّتي تحدِّدُ زمنَ الفعلِ مثلُ (الآنَ و السَّاعةَ و ما في معناهما)، وبغيرِ قرينةٍ كما في قولِهِ تعالى [17] : ﴿فجاءَتْهُ إحداهما تمشي على استحياءٍ﴾.

وقد يدلُّ لفظُ المشتَرَكِ على المستقبلِ [18] بقرينةٍ أو بغيرِ قرينةٍ، فمن قرائنِهِ (السينُ و سوفَ و القسمُ و حروفُ النَّصبِ و لامُ الأمرِ و لا النَّاهيةُ والدُّعاءُ و نونا التَّوكيدِ و ظروفُ الزَّمانِ المُتَعلِّقَةُ بهِ)، و بغيرِ قرينةٍ كثيرٌ منهُ قولُهُ تعالى [19] : ﴿ وكذلكَ يجتبيكَ ربُّكَ و يعلِّمُكَ من تأويلِ الأحاديثِ﴾.

أمَّا لفظُ المستقبلِ عندَهُ [20] فلا يخرجُ عن مدلولِهِ بقرينةٍ أو بغيرِ قرينةٍ.

فقد تنبَّه ابنُ خروف إلى أثرِ الأدواتِ و التراكيبِ و الأساليبِ والقرائنِ في تغيير الدِّلالةِ الزَّمنيَّةِ للبناءِ الفعليّ كما بدا من خلالِ المعاني الغزيرةِ الَّتي ذكرها.

وقد ذهبَ بعضُ المتقدِّمينَ إلى إنكارِ فعلِ الحالِ مُتأثِّراً بالنَّظريَّاتِ الفلسفيَّةِ، فقد ذكر ابنُ يعيشَ أنَّ بعضَ المتكلِّمينَ قد أنكرَ وجودَ الحالِ قائلاً [21] : «إنْ كانَ قد وُجِدَ فيكونُ ماضياً وإلاَّ فهوَ مستقبَلٌ، وليسَ ثمَّ ثالثٌ».
وذكرَ الباقوليُّ أيضاً أنَّ بعضَ الفلاسفةِ قد أنكرَ الحالَ،قالَ [22] : « وقالَ قومٌ من الفلاسفةِ: إنَّ الأفعالَ قسمانِ؛ إمَّا أنْ يكونَ موجوداً، و إمَّا أنْ يكونَ معدوماً، فالموجودُ في حَيِّزِ الماضي، و المعدومُ في حَيِّزِ المستقبَلِ، وليسَ بينَ هذَينِ شيْءٌ فَيُسمَّى حالاً، فقولكم: حالٌ إذنْ محالٌ ».

هؤلاءِ المتكلِّمونَ و الفلاسفةُ قد تأثَّروا بالفلسفةِ فاقتصروا في نظرتهم إلى الأفعال على زمنينِ فقــط هما الماضي والمستقبل، ونَفَوا وجود الحاضر.

ولكنَّ هذا التَّقسيمَ قُوبِلَ بالرَّدِّ من النحاةِ، قال الباقوليُّ [23] : « فلولا أنَّ الحــالَ صحيحةٌ وإلاَّ لم يكنْ لقولِهَا – أي: العربَ - (الآنَ) معنىً، فالآنَ تفيدُ تحديدَ الزَّمنِ الحاضرِ، فهوَ بذلكَ موجودٌ لا يمكنُ إنكارُهُ».

وهناكَ أيضاً مَنْ أخرجَ فعلَ الأمرِ من الأفعالِ، و حجَّتُهم في ذلكَ أنَّهُ يدلُّ على طلبِ الحدثِ، فهوَ لمْ يحدثْ بعدُ، وقسموا الفعلَ إلى ماضٍ ومستقبلٍ ودائمٍ، فقد أخرجُوا الأمرَ وأضافُوا الفعلَ الدَّائمَ، وقصدوا بهِ اسمَ الفاعلِ إذا نصبَ مفعولاً [24] ، فعدُّوهُ فعلاً لِمَا لاحظوهُ من دلالتهِ الزمنيَّةِ.

قال الزَّجاجيُّ [25] : « قالَ ثعلبٌ: كلَّمْتُ ذاتَ يومٍ محمَّدَ بنَ يزيد البصريَّ فقال: كانَ الفرَّاءُ يناقضُ؛ يقولُ (قائمٌ) فعلٌ وهو اسمٌ لدخولِ التَّنوينِ عليهِ، فإن كان فعلاً لم يكنْ اسماً، فلا ينبغي أن تسميَهُ فعلاً، فقلْتُ: الفرَّاءُ يقولُ (قائمٌ) فعلٌ دائمٌ لفظُهُ لفظُ الأسماءِ لدخولِ دلائلِ الأسماءِ عليهِ، ومعناهُ معنى الفعلِ لأنَّهُ ينصِبُ فيُقالُ: قائمٌ قياماً و ضاربٌ ضرباً، فالجهةُ التي هو فيها اسمٌ ليسَ هو فيها فعلاً، و الجهةُ التي هو فيها فعلٌ ليسَ هو فيها اسماً ».

فالفرَّاءُ الكوفيُّ عدَّ اسمَ الفاعلِ فعلاً دائماً تارةً و اسماً تارةً أخرى، فالاسمُ لا يدلُّ على الزمنِ، ولكنَّهم لَمَّا لمحُوا الدَّلالةَ الزمنيَّةَ في اسم الفاعلِ العاملِ ألحقوهُ بالأفعالِ، وقياساً على هذا الرَّأيِ عندَهم كان من المفتَرَضِ أنْ يجعلوا كلَّ اسمٍ دلَّ على الزَّمنِ وعَمِلَ عَمَلَ فعلِهِ فعلاً.

وقد كان الفرَّاءُ مضطرباً في رأيِهِ كما يبدو من قراءَتِهِ قولَهُ تعالى [26] : ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ ﴾، إذ قال فيها [27] : «ولو نوَّنْتَ (ذائقةٌ) ونصبْتَ الموت كانَ صواباً، وأكثر ما تختار العربُ التَّنوينَ و النَّصبَ في المستقبلِ، فإذا كان معناهُ ماضياً لم يكادوا يقولون إلاَّ بالإضافةِ، فأمَّا المستقبلُ فقولكَ:أنا صائمٌ يومَ الخميس إذا كان خميساً مستقبلاً، فإنْ أخبرتَ عن صومِ يومِ خميسٍ ماضٍ قلْتَ:أنا صائمُ يومِ الخميسِ، فهذا هو وجه العملِ ». فالأصل

وفقَ رأيهِ أنْ تُقرأَ بالنَّصبِ فقط لأنَّ ﴿ذائقةُ﴾ تدلُّ على الاستقبالِ فقط.

فدلالةُ الفعلِ الزَّمنيَّةُ عند المتقدِّمينَ و المتأخِّرينَ لم تأخذْ نصيباً وافياً من البحثِ و التَّوسُّعِ في تفصيلِ الدلالاتِ الزَّمنيَّةِ للفعلِ، وحتَّى لاسمِ الفاعلِ الذي عدَّهُ الفرَّاء من الأفعالِ، ولكنَّهم أعطَوا إشاراتٍ التقطها النُّحاةُ المعاصرونَ، فتوسَّعُوا بها أو بنَوا وقاسُوا عليها في استنباطِ آراءٍ جديدةٍ .

المبحث الأوَّل: الدّلالةُ الزَّمنيَّةُ للفعل عند بعض المعاصرينَ :

ورثَ النُّحاةُ المعاصرونَ الخلافَ في هذهِ المسألةِ، واختلفتْ آراؤهم تبعاً لاختلافِ القدماءِ، فمنهم من ذهبَ مذهبَ البصريينَ، ومنهم من اتَّسعَ في آراءِ الكوفيينَ، ومنهم من لم يقتنعْ بما قدَّمَهُ القدماءُ بهذا الخصوصِ ودعا إلى إعادةِ هيكلةِ هذا التَّقسيمِ، قال الدكتور نايف خرما [28] : «إنَّ الدِّراسةَ الوصفيَّةَ لعلاقةِ صيغةِ الفعلِ بالزَّمنِ في اللغةِ العربيَّةِ تشيرُ بوضوحٍ إلى عدمِ وجودِ ثباتٍ في تلكَ العلاقةِ، بل إنَّ السِّياقاتِ هي التي تتحكَّمُ فيها». فهو يدعو إلى تحديدِ معاييرَ ثابتةٍ لتصنيفِ الأفعالِ.

كما كان للدكتور إبراهيمَ السامرَّائيّ باعٌ في هذه المسألةِ، فقد دعا أيضاً إلى إعادةِ صياغةِ هذا التقسيمِ من جديدٍ، فالفعلُ عندَ المعاصرينَ أصبحَتْ لهُ أبعادٌ أخَرى، وذلكَ تبعاً للزاويةِ التي نظرُوا منها إلى معاني الفعلِ الزَّمنيَّةِ في الماضي و الحالِ و الاستقبالِ، قال الدكتور إبراهيمُ السامرَّائيُّ [29] : « ولكنَّ الفعلَ في الاستعمالِ قدْ تهيَّأَ لهُ أنْ يجريَ في طريقٍ آخرَ، فقد يُشارُ ببناءِ (فَعَلَ) إلى غيرِ الزَّمنِ الماضي، كما يُشارُ ببناءِ (يَفْعَلُ) و(فاعِل) إلى دقائقَ زمنيَّةٍ و اضحةٍ ».

فقد حاولَ الدكتور إبراهيم السامرَّائيُّ تحديدَ هذهِ الدلالاتِ معتمداً على الأبنيةِ المركبةِ، قال [30] : « ربَّما لم يُطِلِ النُّحاةُ الأقدمونَ النَّظرَ في الأبنيةِ المركَّبةِ، وأريدُ بالأبنيةِ المركَّبةِ نحوَ: (قد فعلَ) و(كانَ قد فعلَ) و (كانَ فعلَ)». إذْ حدَّد الدكتور إبراهيمُ السَّامرَّائيُّ دلالاتِ الفعلِ الماضي بدقَّةٍ، فقد ذكرَ للماضي أربعةَ عشرَ معنىً بعضُها ذكرَهُ القدماءُ و بعضُها استنبطَهُ من السياق وبعضُها استنبطَهُ من خلالِ البنيةِ التركيبيَّة للفعلِ معَ الأدواتِ والظُّروفِ و الأفعالِ كما يلي : [31]

1. فَعَلَ و نحوُهُ يشيرُ إلى حدثٍ قد تمَّ في زمنٍ ماضٍ لا نستطيـــــعُ ضبطَهُ و تعينُهُ.
2. وقد يشيرُ إلى أنَّ الحدثَ وقعَ في الماضي وقد تردَّدَ وقوعُهُ مثل(أشرقتِ الشَّمسُ) .
3. يردُ هذا البناءُ كثيراً في سردِ أحداثٍ ماضيةٍ في أسلـــــــــــــوبِ القصصِ .
4. ويأتي هذا البناءُ في أسلوبِ الدُّعاءِ، فهو بذلكَ يخـــرجُ إلى المستقبلِ كما في قولنا: (رضيَ اللهُ عنهُ، و رحِمَهُ اللهُ).
5. ويأتي للدِّلالةِ على أنَّ الحدثَ وقعَ في زمنٍ ماضٍ نتيجةُ لأحداثٍ أخرى كقولهِ تعالى [32] : ﴿الَّذينَ أنعمْتَ عليهم﴾.
6. ويأتي للدِّلالةِ على أنَّ الحدثَ كانَ قد أُنجِزَ و استمـــــرَّ حتَّى زمنِ التَّكلُّمِ كما في قولهِ تعالى [33] :﴿ اذكرُوا نعمتيَ التي أنعمْتُ عليكُم﴾.
7. ويأتي ليُشيرَ إلى أنَّ الحدثَ كانَ قد وقعَ في اللحظةِ التي وقـــعَ فيها الكلامُ كما يجري في العقودِ نحوَ:(بعْتُكَ الدَّارَ)، وهو بذلكَ يخرجُ للحالِ.
8. ويأتي للإعرابِ عن وقوعِ أحداثٍ في زمانٍ يقرُبُ من زمـــــنِ التَّكلُّمِ -أي الحـالَ- كقولِ مقيمِ الصَّلاةِ: (قد قامتِ الصَّلاةُ) .
9. ويأتي للإعرابِ عن المستقبلِ وذلكَ في الظَّرفِ الشرطيّ (إذا) نحوَ: (إذا جئْتَني أكرمْتُكَ).
10. وقد يُستَعمَلُ معَ الظَّرفِ (لَمَّا) وهذهِ تُستَعمَلُ في جملةٍ وُجِدَ فيهـــــا حدثانِ وقعا في الماضي بحيثُ يتمُّ الأوَّلُ في اللحظةِ التي بدأ فيها الثَّاني نحوَ : (لمَّا جاءَني أكرمْتُهُ).
11. ويأتي مسبوقاً بـ (كانَ) مسبوقةً بـ (قد) أو متلوَّةً بـ (قد) للدلالةِ على الماضي البعيد كقولِ الشَّاعر:

وكنَّا حسبْنا كلَّ بيضاءَ شحمـــةً ❖ ليالِيَ لاقيْنا جُذامَ وحميــرا

وقولِ الآخرِ:

قد كانَ شمَّرَ للصَّلاةِ ثيابّـــــــهُ ❖ .....

وقولِ الآخرِ أيضاً:

وكان قدِ استسقى الغمام وقد بدا ❖ لهُ عارضٌ من جانبَيهِ جهامُ

12. ويأتي مسبوقاً بـ(قد) ليفيدَ أنَّ الحدثَ ماضٍ بالنِّسبَةِ لفترةٍ ماضيةٍ نحوَ قولِ الشَّاعرِ:

ثمَّ قمْـــــتُ إلى الوطْـــــــبِ ❖ وقد ضربَهُ بردُ الشَّجـــــر

13. ويأتي مسبوقاً بفعلِ الكونِ المضارعِ فيتأتَّى من هـذا التَّركيبِ إعرابٌ عنِ المستقبلِ في زمانٍ ماضٍ نحوَ: (ما ذاكَ من شيْءٍ أكونُ احترمْتُهُ).

14. وقد يأتي على صيغةِ (فَعُلَ) نحوَ (كَرُمَ و حَسُنَ) فالواردُ منها إثبـاتُ الصِّفةِ فيما أسنِدَتْ إليهِ وليسَ هناكَ أيَّةُ إشارةٍ عنِ الزَّمنِ الماضي.

هذا التَّقسيمُ الواسعُ قد تأتَّى منَ التَّراكيبِ أو الظُّروف أو السِّياقِ، و من تداخُلِ الأزمنةِ و تقاطُعِها في تحديدِ زمنِ فعلٍ بالنِّسبةِ لفعلٍ آخرَ.

والفعلُ المضارعُ يدلُّ على أزمنةٍ دقيقةٍ من خلالِ السياقِ أو التركيبِ أو القرائنِ اللفظيَّةِ، فقد ذكرَ الدكتور إبراهيم السَّامرَّائيُّ تسعَ دلالاتٍ زمنيَّةٍ للمضارعِ فهو لم ينكرِ الحالَ كما فعلَ بعضُ الفلاسفةِ وهذه الدِّلالاتِ هي : [34]

1. أنَّهُ يأتي للإعرابِ عن حدثٍ جرى وقوعُهُ عندَ التَّكلُّمِ و استمرَّ وقوعُهُ، وهذا ما يسمَّى بالحالِ نحوَ قولِ شخصٍ لصاحبِهِ : (أراكَ في حَيْرَةٍ من أمركَ، فقالَ: أحسبُكَ مدركاً أمري) .
2. ويشيرُ إلى الحدثِ الَّذي يقعُ كثيراً فهو لا يحدثُ في زمنٍ معيَّنٍ، ولكنَّهُ يحدثُ في كلِّ زمانٍ كقولنا: (أنتَ تجني من الشَّوكِ العِنَبَ) .
3. ويأتي للإعرابِ عن أنَّ الحدثَ واقعٌ في حَيِّزِ الاستقبالِ نحوَ قولِهِ تعالى [35] : ﴿ وإذا تَتْلى عليهِم آياتُنا قالُوا ﴾ .
4. وقد يدلُّ على المستقبلِ و ذلكَ بزياداتٍ تسبِقُهُ مثل (السِّين وســـــــــوفَ ولا).
5. ويأتي هذا البناءُ للإعرابِ عن حدثٍ من قَبيلِ الحقائقِ الثَّابتةِ نحوَ: تشرقُ الشَّمسُ .
6. وقد يدلُّ على الماضي إذا سُبِقَ بـ(لم) نحوَ لم يكتبْ .
7. وقد يدلُّ على الماضي بوجودِ قرينةٍ لفظيَّةٍ كقولِهِ تعالى [36] : ﴿ فلِمَ تقتلونَ أنبياءَ اللهِ من قَبْل ﴾.
8. ويأتي للإعرابِ عن حدثٍ مُستقبلٍ لآخرَ تمَّ قبلَهُ في زمنٍ ماضٍ كقولِهِ[37] : ﴿ والَّذينَ كفرُوا إلى جهنَّمَ يُحشَرونَ﴾.
9. ويأتي مسبوقاً بـ(كان) للدِّلالةِ على أنَّ الحدثَ كانَ مستمرَّاً في زمانٍ ماضٍ نحوَ قولِنا: كانَ النَّبيُّ يوصي بمعاملَةِ الجارَ بالحُسنى .

فقد أسقطَ الدُّكتور إبراهيمُ السَّامرَّائيُّ أزمنةَ الفعلِ عندَ الغربِ على كلامِ العربِ، و استخلصَ هذهِ الدِّلالاتِ التي أشارَ القدماءُ إلى بعضِها.

ويرى الدُّكتور إبراهيمُ مصطفى [38] أنَّ المضارعَ يفيدُ الشُّمولَ و الاتِّساعَ، فهو يدلُّ على الحالِ و الاستقبالِ، ويدلّ على الماضي دونَ قرائنَ أو سوابقَ كما في قولنا: هوَ كريمٌ يعطي السَّائلَ ويكـــــرمُ الضَّيفَ، وكقولِهِ تعالى [39] : ﴿الَّذينَ هم يراءُونَ و يمنعونَ الماعونَ﴾، وقولِهِ تعالى [40]: ﴿واتَّبَعُوا ما تتلُوا الشَّياطينَ على ملكِ سليمانَ﴾ .

فالمضارعُ عندَهُ يدلُّ على الأزمنةِ الثَّلاثةِ دونَ أولويَّةٍ لزمـنٍ على الآخرِ قال [41] : « ليسَ الحالُ أو الاستقبالُ أولى بهِ من الماضي».

ويدلُّ المضارعُ أيضاً [42] على ما صارَ بمنزلةِ الطَّبيعةِ أو العادةِ فيتَّسعُ ولا يتقيَّدُ بزمنٍ.

ويدلُّ على ما يتجدَّدُ و يتكرَّرُ كما في قولِ الشَّاعرِ:

أو كلَّما وردَتْ عُكاظَ قبيلةٌ ❖ بَعَثُوا إليَّ عريفَهم يتوسّـــَمُ

ويرى أيضاً [43] أنَّ نفيَ المضارعِ بـ (لا) واختصاصَها بالمضارعِ- فهيَ لا تنفي الماضي إلاَّ بشرطِ أنْ تُكرَّرَ- جاءَ من إفادتِها معنى الشُّمولِ كما في قولنا: (لا يتكلَّمُ)، فالنفيُ هنا يدلُّ على الماضي والمضارعِ و المستقبلِ، فـ (لا) تفيدُ معنى الشُّمولَ والعمومَ، فهيَ تناسبُ المضارعَ الذي يفيدُ المعنى ذاتَهُ.

تناولَ النُّحاةُ المعاصرونَ الفعلَ المضارعَ بشيءٍ من الاتِّساعِ في دلالتـــــهِ الزَّمنيَّةِ لأنَّهُ يدلُّ على الماضي والحال والاستقبالِ فقد عدَّهُ أحمد عبد السَّلامِ الجواريُّ أوسَعَ الأزمنةِ، فهو صالحٌ للتعبيرِ عنِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ قالَ [44] : «فإنَّ هذا الفعلَ يتصرَّفُ في الدَّلالةِ الفعليَّةِ تصرُفَ الاسمِ المُعْرَبِ؛ فإنَّهُ يصلُحُ بالقوَّةِ- كما يقولُ أهلُ الفلسفة - للدلالةِ على معاني الفعلِ وأزمنتِهِ ».

وقد خالف الجواريُّ من أنكر وجودَ الحالِ كما مرَّ سابقاً ويرى أنَّهُ أوسع الأزمنةِ على الإطلاقِ، وقد ربطَ بينَ الدلالةِ الزَّمنيَّةِ للفعلِ المضارعِ وحالاتِهِ الإعرابيَّةِ، فقال [45] : « فالمضارعُ موقعُهُ الرَّفعُ إذا لم يُقَيَّدْ زمنُهُ بقيدٍ لفظيٍّ». فالمضارعُ يُرْفَعُ إذا دلَّ على الحالِ، أمَّا إذا خرجَ إلى الاستقبالِ فحَقُّهُ النَّصبُ، قال [46] : « إنَّ الفعلَ يُنصَبُ إذا كانَ خالصاً لمعنى الاستقبالِ » .

والفعلُ المضارعُ يخرجُ للاستقبالِ معَ الحروفِ النَّاصبةِ (أنْ و لنْ و كي) فهي تخلِّصُ المضارعَ للاستقبالِ فيُنصَبُ بعدها، وكذلكَ (إذاً) فهو يرى أنَّها إنَّما أقحمتْ ضمنَ أدواتِ النَّصبِ لإفادتِها معنى الاستقبالِ، ويرى [47] أنَّ أصلَها إذا الشَّرطيَّةُ الظَّرفيَّةُ، وتنوينُها عِوَضٌ عن جملةِ الشَّرطِ المحذوفةِ.

وكذلكَ جميعُ الحروفِ (اللام و حتَّى و الفاء و الواو و أو) التي ينتصِبُ بعدها المضارعُ لا يقعُ بعدَها إلاَّ المستقبلُ سواءٌ المطلقُ أم المستقبلُ بالنِّسبةِ للفعلِ السابقِ لهُ.

فدلالةُ المضارعِ على المستقبلِ هي سببُ نصبهِ، قال [48] : « تبيَّنَ لنا من كلِّ ما سبقَ أنَّ الفعلَ ينتصِبُ إذا كانَ خالصاً للاستقبالِ ».

ولكنْ فاتَهُ أنَّ المضارعَ يبقى مرفوعاً إذا باشرَتْهُ السِّينُ و سوفَ أو إذا دلَّتْ قرينةٌ لفظيَّةٌ على الاستقبالِ فيهِ كقولنا: يكتبُ غداً.

ويرى أنَّ المضارعَ إذا خرج إلى الماضي جُزِمَ و ذلكَ إذا سُبِقَ بـ (لم ولَمَّا) اللتينِ تنقلانِهِ للدلالةِ على المضيِّ، وهو بذلكَ يشبِهُ الماضي في دلالاتِهِ فقُطِعَتْ عنهُ حركةُ الإعرابِ فأصبحَ كالمبنيِّ.

فالمضارعُ عندَهُ مرفوعٌ إذا لم يُقَيَّدْ بقيدٍ زمنيٍّ، وإذا قُيِّدَ مدلولُهُ بقيدٍ لفظيٍّ نزلَ إلى النَّصبِ إذا دلَّ على المستقبلِ وإلى الجزمِ إذا دلَّ على الماضي.

أمَّا فعلُ الأَمرِ فقد ذهبَ بعضُ المعاصرينَ إلى إنكارِهِ، فقد ذهبَ الدُّكتور إبراهيمُ السَّامرَّائيُّ إلى ما ذهبَ إليهِ الفرَّاء، فقال [49] : « و يبدو لنا أنَّ الكوفيينَ على حقٍّ في إبعادِ الأمرِ أنْ يكونَ قسيماً للماضي و المستقبلِ وذلكَ أنَّ فعلَ الأمرِ طلبٌ، وهو حدثٌ كسائرِ الأفعالِ غيرَ أنَّ دلالتَهُ الزَّمنيَّةَ غيرُ واضحةٍ؛ ذلكَ أنَّ الحدثَ في هذا الطَّلبِ غيرُ واقعٍ إلاَّ بعدَ زمانِ التَّكلُّمِ، وربما لم يترتبْ على هذا الطَّلبِ أنْ يقعَ حدثٌ من الأحداثِ».

ففعلُ الأمرِ عندَهُ مضارعٌ مسبوقٌ بـ(لام الأمرِ) مثل: لتضربْ ثُمَّ حُذِفَتْ لامُ الأمرِ تخفيفاً و بقيَ مجزوماً لأنَّ ما حُذِفَ للتَّخفيفِ فهوَ في حُكمِ الملفوظِ.

وكانَ للجواريّ رأيٌ آخرُ في الأمرِ، و بيَّنَ مذهبَهُ بقولِهِ [50] : « وثمَّةَ صيغةٌ أخرى من صيغِ الفعلِ تَرِدُ في أسلوبِ الإنشاءِ وهيَ صيغةُ الأمرِ، وهيَ بالبداهةِ لا تدلُّ على معنىً زمنيّ، وإنَّما مدلولُها طلبُ وقوعِ الفعلِ، فهيَ إذاً لا تشتملُ على معنى الفعلِ تامَّاً بشرطَيْهِ الحدثِ و الزَّمنِ».

وقالَ أيضاً [51] : « وهو خالٍ من معنى الزَّمنِ مجردٌ لمعنى الطَّلبِ، فهو يشتملُ على معنى الحدثِ مقترناً بالطَّلبِ، ولا عبرةَ في قولِ النُّحاةِ إنَّهُ يدلُّ على الاستقبالِ، لأنَّ الذي يدلُّ على الاستقبالِ أو الحالِ أو المضيّ هو الفعلُ الدَّالُّ على الخبرِ، أمَّا الإنشاءُ و لا سيَّما الطَّلبُ المحضُ فليسَ فيهِ إشارةٌ من معنى الزَّمنِ بحالٍ».
فالأمرُ عندَهُ فعلٌ، لكنَّهُ لا يدلُّ عل الحدثِ و الزَّمنِ، وهما ما يدلُّ عليهما الماضي و المضارعُ.

أمَّا اسمُ الفاعل فقد لمح الفرَّاءُ الدِّلالةَ الزَّمنيَّةَ لاسم الفاعلِ الذي أطلقَ عليه الفعلِ الدَّائمِ، وقد تَبِعَ الفرَّاءَ في ذلكَ بعضُ المعاصرينَ ، فقد حدَّدَ الدُّكتور فاضل السامـــــــــــرَّائيُّ الدِّلالاتِ الزَّمنيَّةِ لاسم الفاعلِ بدقَّةٍ في قولِهِ [52] : « تقولُ : (أنا ضاربُ زيدٍ) بالإضافةِ، و(أنا ضاربٌ زيداً) فالتَّعبيرُ الأوَّلُ يحتملُ المضيَّ و الحالَ و الاستقبالَ، فهوَ تعبيرٌ احتماليٌّ، في حينَ أنَّ الجملةَ الثَّانيةَ هيَ نصٌّ في أنَّها بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، لأنَّ اسمَ الفاعلِ المضافِ يحتملُ المضيَّ كقولِـــــــهِ تعالى [53] : ﴿فاطرِ السَّمواتِ و الأرضِ﴾، ويحتملُ الاستمرارَ كقولِهِ تعـــالى [54] :﴿ إنَّ اللهَ فالقُ الحّبِّ و النَّوى ... فالقُ الإصباحِ﴾، والحالَ كقولك: (أنا ضاربُ سعيدٍ الآنَ)، والاستقبالَ كقـــــــــولِهِ تعالى [55] :﴿ ربَّنا إنَّكَ جامعُ النَّاسِ ليومٍ لا ريبَ فيهِ ﴾، أمَّا الذي ينصبُ مفعولاً بهِ فلا يدلُّ إلاَّ على الحالِ أو الاستقبالِ».

وقد تَبِعَ الفرَّاءَ أيضاً الدُّكتور إبراهيمُ السَّامرَّائيُّ في إلحاقِ اسمِ الفاعلِ العاملِ بالأفعالِ، في قولِهِ [56] : « ومنَ الحقِّ أنْ نَعُدَّ هذهِ الأبنيةَ من مادَّةِ الأفعالِ، فهيَ تدلُّ على أحداثٍ، ثُمَّ إنَّها تتصرَّفُ إلى زمانٍ محدَّدٍ معروفٍ يُسْتَدلُّ عليهِ بالقرائنِ كما هي الحالُ في الأفعالِ التي لا يُسْتَدلُّ بصيغتِها على أزمنتِها .... وإنَّما يتحصَّلُ فيها ممَّا تشتَملَ عليهِ الجملةُ من قرائنَ واضحةٍ، أو ممَّا يَسْتَدلُّ عليهِ بالإيماءِ الخفيّ».

فهو وافقَ الفرَّاءَ في إلحاقِ اسمِ الفاعلِ بالأفعالِ لِما تضمَّنَهُ من معنى الحدثِ مقترناً بالزَّمنِ، ولكنَّهُ خالفَهُ في تحديدِ هذا الزَّمنِ، فالفرَّاءُ سمَّاهُ الدَّائمَ لأنَّهُ يدلُّ على زمنٍ مستمرّ، بينما رأى الدُّكتور إبراهيم السَّامرائيُّ أنَّ هذا البناءُ يدلُّ على الحالِ أو الاستقبالِ بوجودِ قرينةٍ، و قد يدلُّ على المضيّ أيضاً، أمَّا اسمُ الفاعلِ غيرُ العاملُ فلا يدلُّ على زمنٍ كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، فليسَ في اسمِ الفاعلِ ههنا دلالةٌ زمنيَّةٌ محدَّدةٌ، فلذلكَ لم يُلْحقْهُ بالأفعالِ .

ويرى أيضاً أنَّ الكوفيينَ قد فاتَهم إلحاقُ اسمِ المفعولِ والصِّفةِ المشبَّهةِ والمصدرِ التي تعملُ عملَ الأفعالِ بالأفعالِ، لأنَّ هذهِ الأبنيةَ تدلُّ على زمنٍ، قال [57] : « إذا كُنَّا قد لمحنا الفعليَّةَ في أبنيةِ(فاعِل و مفعول و فعيل) ... فما أحرانا أنْ نضيفَ إلى هذهِ الموادِّ الفعليَّةِ المصدرَ في حدودِهِ التي أشارَ إليها السَّابقونَ من النُّحاةِ».
فقد قاسَ الدكتور إبراهيمُ السَّامرّائيُّ اسم المفعولِ و الصِّفةَ المشبَّهةَ والمصدرَ على اسم الفاعلِ الَّذي عدَّه الفرَّاءُ فعلاً كما سبقَ، واتَّسعَ في القياسِ فعدَّ هذهِ الأبنيةَ أفعالاً بناءً على ذلكَ.

فالنحاةُ المعاصـــرون نظروا إلى الأفعال ودلالتها الزمنية بشيْءٍ من الاتساع متَّكئين على بعض آراء القدماء وفرقوا بين دلالة البنية ودلالة التركيب وخروج البناء إلى غير معناه الذي وضع له.

الخاتمـــــة :

تبيَّنَ لنا من خلالِ ما سبقَ أنَّ الحديثَ عن الفعلِ قد بدأ بإشاراتٍ وأمثلةٍ ذكرها سيبويهِ، ثمَّ اتَّسعَ الحديثُ حولَهُ شيئاً فشيئاً، فاعتمدَ الفارسيُّ على العلاقةِ الإسناديَّةِ في تعريفِ الفعلِ، فيما اعتمدَ ابنُ جنِّي و غيرُهُ على الدلالة على الحدثِ والدَّلالةِ الزَّمنيَّةِ، حتَّى بلغَ غايةَ الاتِّساعِ عندَ المعاصرينَ الَّذينَ التقطوا إشاراتٍ من كلامِ المتقدِّمينَ وآراء بعض الكوفيين غير المشهورة، وبنَوا عليها أحكامهَم،

فالدُّكتور إبراهيم السَّامرَّائيّ الَّذي التقطَ كلامَ الفرَّاءِ وبنى عليهِ حُكمَهُ، وقاسَ عليهِ أبنيةً أخرى.أما الدكتور فاضل السَّامرَّائيُّ استقرأ دلالةَ اسم الفاعلِ من خلالِ إشاراتِ الفرَّاءِ، والجواريُّ الَّذي ربط بين النَّصبِ في المضارعِ و دلالتهِ على الاستقبالِ كما كانّ عندَ ابنِ خروف الَّذي ألمحَ إلى تأثير النَّواصبِ في دلالةِ الفعلِ المضارعِ الزَّمنيَّةِ، وتأثَّرَ بعضُهم بالغربِ في إعادةِ هيكلةِ الدِّلالةِ الزمنيَّةِ للفعلِ العربيّ، واستنباطِ دلالاتٍ جديدةٍ من خلالِ التَّراكيبِ و تقاطُعِ الأزمنةِ، كما فعلَ الدكتور إبراهيم السَّامرَّائيُّ وعلى الرغم من هذه الدراسات إلا أنها مازالت لا تفي دلالة الفعل الزمنية حقها من الدرس .

الهوامـــش :

- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانـــــجي، القاهرة، ط3/1988، ج1/12.
- الفارسي، أبو علي، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2/1996، ص 71.
- الفارسي، أبو علي، الإيضاح، ص 71.
- المرجع السابـــــــــق ص 72.
- ابن جنِّي، ابن جنِّي، اللُّمع، تحقيق: سمير أبو مغلي، دار مجـــــــــــدلاوي، عمَّان، 1988، ص 28.
- ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: مجموعة من علماء الأزهر، المطبعة المنيرية، مصر، بلا تاريخ، 7/4.
- ابن يعيش، شرح المفصل، 7/4.
- المرجع السابـــــــــق 7/4.
- المرجع السابـــــــــق 7/4.
- الإشبيلي، ابن خروف، شرح الجمل، تحقيق: سلوى محمد عمـــــر عرب، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ، 1/271.
- المرجع السابـــــــق 1/271.
- النســـــــــــاء /90.
- الإشبيلي، ابن خروف، شرح الجمل، 1/271.
- الأنعام /27.
- الحجـر /2.
- الإشبيلي، ابن خروف، شرح الجمل، 1/272.
- القصص /25.
- الإشبيلي، ابن خروف، شرح الجمل 1/272.
- يوســف /6.
- الإشبيلي، ابن خروف، شرح الجمل 1/272.
- ابن يعيش، شرح المفصـــــــــل، 7/4.
- الباقولي، شرح اللُّمع، تحقيق: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتـــــب العلمية، بيروت، ط1/2007، ص106.
- ابن جنِّي، اللُّمـــــــــــع ، ص : 106.
- الفرَّاء، معاني القرآن، عالـــــــــــــــــــــــــــــــــــــم الكتب، بيروت، ط3/1983، 1/165.
- الزَّجَّاجي، أبو القاسم، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، وزارة الإعلام، الكويت، ط2/1984، ص349.

- آل عمـــــــــــران/185.
- الفرَّاء، معاني القرآن، 2/202.
- خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، العدد التاسع/1978، ص106.
- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسســــــــــــة الرسالة، بيروت، ط3/1983، ص23.
- المرجع السابـــــــــــــــــق 25.
- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص28.
- الفاتحة /7.
- البقرة /40.
- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص33.
- الأنفال /31.
- البقرة /91.
- الأنفال /36.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003، ص135.
- الماعون /6،7.
- البقرة /102.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحـــــــو، ص136.
- المرجع السابق ص136.
- المرجع السابق ص136.
- الجواري، أحمد عبد الستَّار، نحو الفعل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص33.
- الجواري، أحمد عبد الستَّار، نحو الفعل، ص28.
- المرجع السابق ، ص : 47.
- المرجع السابق ، ص : 41.
- المرجع السابق ، ص : 47.
- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص : 21.
- الجواري، أحمد عبد الستَّار، نحو الفعل، ص : 24.
- الجواري، أحمد عبد الستَّار، نحو الفعل، ص : 59.
- السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط 1 ، 2000، 18/1 .
- الأنعـــــام 14.
- الأنعام 96-95 .
- آل عمـــــران 9.
- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص : 34.
- المرجع السابـــــــــــــــــق ، ص : 47.